مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

السنة السابعة، العدد 21
المجلد الرابع، مارس 2024

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

Arcif
Analytics

جامعة حائل

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

نبذه عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حال كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل "ارسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين –من مختلف بلدان العالم– من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.

2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.

3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات الي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط وإجراءات النشر في مجلة العلوم الإنسانية

أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، ومقدّمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. فـــي حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاًّ لبحثه .
3. فـــي حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة فـــي البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة بتطلب رسوم مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: الضوابط والمعايير الفنية لكتابة وتنظيم البحث

1. ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحوث (25%).
2. الصفحة الاولى من البحث، تحتوي على عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين، المؤسسة التي ينتسب إليها– جهة العمل، عنوان المراسلة والبريد الالكتروني، وتكون باللغتين العربية والانجليزية على صفحة مستقلة في بداية البحث. الاعلان عن أي دعم مالي للبحث– إن وجد. كما يقوم بكتابة رقم الهوية المفتوحة للباحث ORCID بعد الاسم مباشرة. علماً بأن مجلة العلوم الإنسانية تنصح جميع الباحثين باستخراج رقم هوية خاص بهم، كما تتطلب وجود هذا الرقم في حال إجازة البحث للنشر.
3. ألا يرد اسم الباحث (الباحثين) في أي موضع من البحث إلا في صفحة العنوان فقط..
4. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة أو (12.000) كلمة للبحث كامل أيهما أقل بما في ذلك الملخصين العربي والإنجليزي، وقائمة المراجع.
5. أن يتضمن البحث مستخلصين: أحدهما باللغة العربية لا يتجاوز عدد كلماته (200) كلمة، والآخر بالإنجليزية لا يتجاوز عدد كلماته (250) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق.
6. يُتبع كل مستخلص (عربي/إنجليزي) بالكلمات الدالة (المفتاحية) (Key Words) المعبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا الرئيسة التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (5) كلمات.

7. تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة: من الجهات الأربعة (3) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.
8. يكون نوع الخط في المتن باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (12)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman)وبحجم (10)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. .(Bold)
9. يكون نوع الخط في الجدول باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (10)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman)وبحجم (9)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. (Bold) .
10. يلتزم الباحث برومنة المراجع العربية (الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية) ويقصد بها ترجمة المراجع العربية (الأبحاث والرسائل العلمية فقط) إلى اللغة الإنجليزية، وتضمينها في قائمة المراجع الإنجليزية (مع الإبقاء عليها باللغة العربية في قائمة المراجع العربية)، حيث يتم رومنة (Romanization / Transliteration) اسم، أو أسماء المؤلفين، متبوعة بسنة النشر بين قوسين (يقصد بالرومنة النقل الصوتي للحروف غير اللاتينية إلى حروف لاتينية، تمكّن قراء اللغة الإنجليزية من قراءتها، أي: تحويل منطوق الحروف العربية إلى حروف تنطق بالإنجليزية)، ثم يتبع بالعنوان، ثم تضاف كلمة (in Arabic) بين قوسين بعد عنوان الرسالة أو البحث. بعد ذلك يتبع باسم الدورية التي نشرت بها المقالة باللغة الإنجليزية إذا كان مكتوباً بها، وإذا لم يكن مكتوباً بها فيتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية.

مثال إيضاحي:

الشمري، علي بن عيسى. (2020). فاعلية برنامج إلكتروني قائم على نموذج كيلر(ARCS) في تنمية الدافعية نحو مادة لغتي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل،1*(6)، 98-87.

Al-Shammari, Ali bin Issa. (2020). The effectiveness of an electronic program based on the Keeler Model (ARCS) in developing the motivation towards my language subject among sixth graders. (in Arabic). *Journal of Human Sciences, University of Hail.1*(6), 98-87

السميري، ياسر. (2021). مستوى إدراك معلمي المرحلة الابتدائية للإستراتيجيات التعليمية الحديثة التي تلبي احتياجات التلاميذ الموهوبين من ذوي صعوبات التعلم. *المجلة السعودية للتربية الخاصة، 18*(1): 19- 48.

Al-Samiri, Y. (2021). The level of awareness of primary school teachers of modern educational strategies that meet the needs of gifted students with learning disabilities. (in Arabic). *The Saudi Journal of Special Education, 18* (1): 19-48.

11. يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الإنجليزية، متضمنة المراجع العربية التي تم رومنتها، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة.
12. تستخدم الأرقام العربية أينما ذكرت بصورتها الرقمية. (Arabic…. 1,2,3) سواء في متن البحث، أو الجداول و الأشكال، أو المراجع، وترقم الجداول و الأشكال في المتن ترقيماً متسلسلاً مستقلاً لكل منهما ، ويكون لكل منها عنوانه أعلاه ، ومصدره – إن وجد – أسفله.
13. يكون الترقيم لصفحات البحث في المنتصف أسفل الصفحة، ابتداءً من صفحة ملخص البحث (العربي، الإنجليزي)، وحتى آخر صفحة من صفحات مراجع البحث.

14. تدرج الجداول والأشكال- إن وجدت- في مواقعها في سياق النص، وترقم بحسب تسلسلها، وتكون غير ملونة أو مظللة، وتكتب عناوينها كاملة. ويجب أن تكون الجداول والأشكال والأرقام وعناوينها متوافقة مع نظام APA-

رابعًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

خامسًا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـــ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية كما هو في دليل الكتابة العلمية المختصر بنظام APA7

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك

7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (**1000**) **ريال غير مستردة** من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكِّمين اثنين؛ على الأقل.
10. فـــي حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:
    أ. قبول البحث للنشر مباشرة.
    ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.
    ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.
    د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.
11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
13. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم.
14. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
15. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
16. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
17. ترسل المجلة للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
18. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّياً.

المشرف العـــــام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. عبد العزيز بن سالم الغامدي

هـيئـــة الـتحريـــــر

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش

أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري
أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري
أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني
أستاذ الإدارة التربوية

د. ياسر بن عايد السميري
أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي
أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د. نوف بنت عبدالله السويداء
استاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري
أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان
سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود – مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان – قياس وتقويم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود – التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت – الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين – الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس – سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود – الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة – فلسفة التربية

فهرس الأبحاث

م	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	استشراف مستقبل إنترنت الأشياء في التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية د. عايض بن العوني الخمشي أ.دلال بنت عبد الرحمن العوهلي	39 – 13
2	الكفايات القيادية بالجامعات الحكومية السعودية– تصور مستقبلي د. عبيد بن نداء العنزي	61 – 41
3	المسؤولية الاجتماعية للأندية الرياضية في تحقيق الدمج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء أهداف التنمية المستدامة د. نوف بنت رشدان المطيري	91 – 63
4	حقوق والتزامات حملة الأسهم الممتازة (دراسة في نظام الشركات السعودي) د. محمد بن سليمان النصيان	109 – 93
5	درجة توظيف معلمات الطالبات الصم وضعاف السمع في المرحلتين المتوسطة والثانوية لتطبيقات الجيل الثاني للويب (2.0 web) في العملية التعليمية د. إيمان بنت عبد العزيز الجبر	139 – 111
6	درجة توفر مهارات التفكير التأملي في محتوى كتاب العلوم للصف السادس الابتدائي د. أمل بنت فالح العنزي	155 – 141
7	منظور فريق العمل متعدد التخصصات حول التعرف على مواهب الطلاب من ذوي اضطراب طيف التوحد د. فيصل يحيى العامري أ.خالد عوض مفرج الهذلي	181 – 157
8	أثر اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، على نظام المعاملات المدنية السعودي، أحكام الرجوع في الهبة أنموذجا د. صالح بن محمد بن صالح المسلم	201 – 183
9	المناسبة بين الفواصل القرآنية وآياتها، دراسة تطبيقية من خلال سورة البقرة د. حسن رشيد حمدان الفطيمان	215 – 203
10	المنهج الشرعي في التعامل مع زلّات العلماء د. نوف بنت منصور بن محمد المقرن	232 – 217
11	Exploring conflict causes, strategies and approaches within female public schools from the perspective of principals: A case study of female schools in Riyadh City د. فضية بنت ثاني الريّس	253 – 235
12	Exploring the Impact of Language Learning Grit and Mindsets on English Language Achievement among Undergraduate Medicine and Engineering Students at Northern Border University د. مريومة بنت حجي العنزي	267 – 255

المنهج الشرعي في التعامل مع زلّات العلماء

The Sharia Methodology in Dealing with Scholars' Errorsn

د. نوف بنت منصور بن محمد المقرن

أستاذ الدراسات الفكرية المساعد، قسم الدراسات الفكرية،
كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ORCID:0009-0002-2480-7602

Dr. Majid bin Salim bin Jabir AL-Sinani

Assistant Professor of Intellectual Studies, Department of Intellectual Studies,
College of Fundamentals of Religion and Da›wah,
Imam Muhammad bin Saud Islamic University

(قُدم للنشر في 2023/12/20، وقُبل للنشر في 2024/02/08)

المستخلص

هدف البحث إلى التّعريف بالعلماء، وبيان مكانتهم ومنزلتهم في الإسلام، وما تميّزوا به عن غيرهم، وخُصّوا به عمّن سواهم؛ فهم الذين تزوّدوا بالعلم الشّرعي، الذي هو سبب تشريفهم، وعلّة تكريمهم، فألموا بمجمل أحكام الكتاب والسّنة، وعرفوا النّاسخ والمنسوخ، واطّلعوا على أقوال السّلف–رحمهم الله تعالى– فيما أجمعوا عليه واتّفقوا، واختلفوا فيه وافترقوا. والتّفريق بينهم ومن يُشْتَبه بهم من أصحاب الفكر والمثقّفين والقرّاء والوعّاظ؛ لأنّ معرفة العالم عائدة إلى غير المعاني الموجودة في الجهات الأخرى، وإن كانوا في عمومهم أهل خير ونفع عطاء، كلّ في تخصّصه ومجاله، وأبرز حقوقهم التي فرضها الله –تعالى– لهم، لتظهر قدرهم، وتحفظ مكانتهم، وترفع منزلتهم، وتُعلي شأنهم، وتكون سببًا في نجاة الإنسان واستقامته، وابتعاده عن أهل البدع والزّيغ والضلال. وإيضاح المنهج الشرعي في التّعامل مع زلاتهم، وما يترتّب على هذه المخالفة من آثار جسيمة، ونتائج وخيمة قد تطول عواقبها على المجتمع بأكمله. واستخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي النّاقص، وذلك من خلال استقراء الموضوعات المتعلّقة بموضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: المنهج، المنهج الشرعي، التعامل، العلماء، الزلات,

Abstract

The aim of this research is to introduce scholars, clarify their status and position in Islam, highlight their distinguishing features, and emphasize their unique attributes. These scholars are those who have acquired Islamic knowledge, which is the cause of their honor and the reason for their distinction. They have comprehensively understood the rulings of the Quran and Sunnah, recognized abrogation and abrogated, studied the statements of the righteous predecessors –May Allah have mercy on them– in areas of consensus and disagreement. The research also aims to differentiate between genuine scholars and those who may be confused among intellectuals, thinkers, readers, and preachers. Understanding the scholar goes beyond meanings found in other sectors, even though they are generally people of goodness and benefit, each in their own specialization. The paper highlights the rights that Allah –exalted be He– has imposed on them to demonstrate their worth, preserve their status, elevate their position, and contribute to the salvation and uprightness of individuals, distancing them from innovation, deviation, and misguidance. The research further elucidates the Sharia methodology in dealing with their errors, exploring the significant consequences and profound impacts that may extend to the entire society. The researcher employed a partially inductive approach by reviewing topics related to the research subject.

Keywords: Methodology, Sharia Methodology, Dealing, Scholars, Errors.

المقدمة:

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلامًا على عباده الذين اصطفى، وسيدهم الحبيب المصطفى –صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:1]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 71–72] (موعظة الحاجة كما سمّاها العلماء، رواها أبو داود في سننه، باب: في موعظة الزواج، برقم 2118، (أبو داود، د.ت، ص. 239)، وأخرجها الترمذي في سننه، باب: ما جاء في خطبة النكاح، برقم 1105، (الترمذي، 1395، ص. 404)، وصحّحها الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم 1860 (الألباني ، 1409، ص.399).

وصلّ اللهم وزد وبارك على نبينا محمد، وعلى آله ومن تبعه واستن بسنته واقتفى أثره إلى يوم الدين. أما بعد...

أولًا: أهمية الموضوع:

رفع الله– تعالى– مكانة العلماء، وأعلى منزلتهم، وأثنى عليهم في أكثر من آية من آياته الجليلة، يقول– جل شأنه–: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة:11] ، ويقول –جل شأنه–: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 18].

ولقد استحق العلماء الرّبانيون هذه المكانة العالية من الله تعالى؛ لدورهم الجليل في حياة الأمة، وأثرهم العميم على صلاحها واستقامتها؛ فهم الموقّعون عن ربّ العالمين، والعالمون بسّنة سيّد المرسلين، المعرّفون النّاس بأحكام الدّين، الدالّون الخلق إلى الحقّ المبين، ومواطن رضا إله الأوّلين والآخرين –سبحانه–، ذكر الإمام أحمد– رحمة الله عليه– أنهم: «يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصّرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍ تائه قد هدوه ... ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» (ابن حنبل، د ت، ص. 55).

وأوضح الشيخ السعدي –رحمه الله– أنه: «لولا العلم، لكان النّاس كالبهائم في ظلمات الجهالة، ولولا وجوده، لما عُرفت المقاصد والوسائل، ولولاه ما عُرفت البراهين على المطالب كلّها ولا الدّلائل، العلم هو النّور في الظّلمات، وهو الدّليل في المتاهات والشّبهات، وهو المميّز بين الحقائق، وهو الهادي لأكمل الطّرائق، بالعلم يرفع الله العبد درجات، وبالجهل يهوي إلى أسفل الدّركات» (السعدي، 1426، ص.71).

ورغم هذه المكانة العالية، والمنزلة الرّفيعة للعلماء في الشّريعة، إلا أنهم بشرٌ يُخطئون ويُصيبون؛ «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ»، أخرجه أحمد في مسنده، برقم 13049، (ابن حنبل، 1421، ص. 344)، وحسّنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، (الألباني، د ت، ص. 121). ويُوفّقون للحقّ ويزلّون؛ لكونهم غير معصومين، ذكر ابن القيم– رحمه الله تعالى–: «وإن العالِم قد يزلّ ولا بدّ؛ إذ ليس بمعصوم» (ابن القيم،1411، ص. 132). وقد ظهرت بعض الطّرق المتناقضة في التّعامل مع زلّات العلماء، والتي تُفضي إمّا إلى الإفراط في تعظيمهم؛ بجعلهم في منزلة من لا يُتصوّر منه الخطأ والزّلل، ولا يُقبل، أو إلى تفريط؛ بإهدار مكانتهم بالكلام عنهم إن زلّوا، والتّشهير بهم وتعييرهم. وكلا الطّرفين فاسد.

وحيث وجدت هذه الطّرق المنحرفة والمتناقضة، ونظرًا لخطورتها وعِظَم آثارها، ولكونها سببًا من الأسباب المفضية للفتنة، فقد جاءت فكرة هذه الدّراسة تحت عنوان: «المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّات العلماء»؛ لإيضاح المنهج الشّرعي والهدي النّبوي في التّعامل مع ذلك، والتّعريف بهدي السّلف الصّالح– رحمهم الله تعالى– وحسن تعاملهم مع علمائهم، والكشف عن الآثار المترتبة على مخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّاتهم.

ثانيًا: التعريف الإجرائي للدراسة

التعرّف على المنهج الشرعي في التّعامل مع زلات العلماء، من خلال بيان مكانة العلماء ومنزلتهم في الإسلام، وأبرز حقوقهم، وأساليب التعامل مع زلاتهم، والكشف عن الآثار المترتّبة على مخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّاتهم.

ثالثًا: أهداف الدراسة

يمكن تحديد الأهداف الرّئيسة للدّراسة على النّحو التالي:

1. التّعريف بالعلماء، والتّفريق بينهم ومن يشابههم.
2. بيان مكانة العلماء ومنزلتهم في الإسلام، وحقوقهم.
3. بيان أساليب التّعامل مع زلات العلماء.
4. الكشف عن الآثار المترتّبة على مخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّات العلماء.

رابعًا: تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الرئيسة التالية:

1. من هم العلماء؟
2. ما مكانة العلماء ومنزلتهم في الإسلام؟
3. ما حقوق العلماء على المسلمين؟
4. ما أساليب التّعامل مع زلات العلماء؟
5. ما الآثار المترتّبة على مخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّات العلماء؟

خامسًا: الدراسات السابقة

لا شكّ أن الدراسات التي تناولت موضوع العلماء ومكانتهم في الإسلام وحقوقهم كثيرة ومتعددة، لكن نظرًا لضيق مساحة البحث سأختار أقربها إلى البحث، وهي على النحو التالي:

1. معاملة العلماء، أ. د. محمد بن عمر بن سالم بازمول: وهو بحث نشرته دار الإمام أحمد –رحمه الله–، سنة 2005م.

تناول فيه الباحث صفة العلماء، وفضلهم، وآداب التّعامل معهم، كما بيّن فيه حقوق العلماء، وحذّر من ضياعها والتّفريط بها. وهي تختلف عن هذه الدراسة في تناولها لآداب التّعامل مع العلماء عمومًا، بينما هذه الدراسة تُركّز –بشكل خاص– على التّعامل مع زلّات العلماء، من خلال إيضاح أساليب التعامل المتّبعة في مثل ذلك، بالإضافة إلى ما يترتّب على مخالفته من آثار ونتائج وخيمة.

2. مكانة العلماء وضرورة اجتماعهم وتعاونهم، سعد بن علي بن محمد الشهراني: وهو بحث منشور بمجلة العلوم الإسلامية الدولية في الأردن، المجلد السادس، 2022م.

تناول هذا البحث دراسة وتحليل بعض المظاهر الموجودة في نقد العلماء والتقليل من مكانتهم، وكذا عزوف بعض العلماء عن التّعاون، ومن ثمّ تقديم حلول، وبيان مظاهر التّعاون، وطرح نظريّات حول العمل المؤسّسي والفردي وعلاقة ذلك بالاستقلالية. وهي تختلف عن هذه الدراسة في تناولها لمظاهر التّعاون بين العلماء، وبيان أنّ استقلالية العالم لا تتنافى مع تعاونه مع غيره، بينما الدراسة الحالية تبيّن مكانة العلماء ومنزلتهم في الإسلام وأبرز حقوقهم، وأساليب التّعامل مع زلّاتهم.

3. العلماء عند عموم المسلمين، مكانتهم ودورهم في المجتمع، محمد منير سعد الدين: وهو بحث نشرته دار المناهل سنة 1992م.

سعى هذا البحث إلى دراسة الصّورة المثلى للعلماء عند المسلمين، وإظهار ما لهم من مكانة اجتماعية مرموقة، من خلال معرفتهم لأنفسهم ولمكانتهم، واعتزازهم بذلك، ولمدى تقدير المجتمع لهم، بدءًا من القمّة وانتهاءً بالقاعدة. وهي تختلف عن هذه الدراسة في تسليطها الضّوء على مكانة العلماء ومنزلتهم عند المسلمين عمومًا، من خلال الصّورة المثلى، بينما تتناول الدراسة الحالية هذا الجانب إضافةً إلى جانب آخر، وهو أساليب التّعامل مع زلاتهم، وأبرز الآثار المترتّبة على مخالفة ذلك.

4. العلماء في القرآن: المكانة والأدوار، محمود يوسف: وهو بحث منشور بمجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية بجامعة الأزهر، العدد الستون، 2015م.

استهدف الكشف عن مكانة العلماء في القرآن وأدوارهم، وأشار إلى أنّ العلماء هم الرّصيد الحضاري لأيّ أمّة، بل إنّ مكانة الأمم تُقاس بمدى امتلاكها للكفاءات العلمية، التي تُغطّي جوانب المعرفة الإنسانية، ومدى قدرتها على الاستفادة من معرفتهم وعلمهم، كما تُقاس مكانه الأمم بموقع علمائها على مسرح الحياة، وبيّن البحث أنّ الإسلام حفظ للعلماء مكانتهم، وقدّم توجيهًا يقضي باحترامهم، والرّجوع إليهم، والتماس معرفتهم. وهي تختلف عن الدراسة موضع البحث في تناولها لمكانة العلماء ودورهم في المجتمع فقط، بينما هذا الجانب يُمثّل جزءًا واحدًا من جوانب هذه الدراسة.

سادسًا: منهج الدراسة

تعتمد هذا الدراسة في تحقيق أهدافها على المنهج الاستقرائي النّاقص، الذي يقوم على: الاكتفاء ببعض جزئيات المسألة، وإجراء الدراسة عليها بالتّتبع لما يعرض لها، والاستعانة بالملاحظة في هذه الجزئيات المختارة؛ وذلك لإصدار أحكام عامة تشمل جميع جزئيات المسألة التي لم تدخل تحت الدراسة (الربيعة، 1424، ص. 179). وذلك من خلال استقراء الموضوعات المتعلّقة بمكانة العلماء ومنزلتهم في الإسلام، وأبرز حقوقهم، وأساليب التّعامل مع زلّاتهم، والتّعرف على الآثار المترتّبة على مخالفة ذلك.

وأما المنهج الذي اتّبعته الباحثة في دراستها فكان وفق الآتي:

- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في القرآن الكريم؛ بذكر اسم السّورة ورقم الآية.
- كتابة الآيات بالرسم العثماني، وضبط جميع الأحاديث الواردة في الدّراسة بالشّكل.
- تخريج الأحاديث النّبوية من مظانّها في كتب الحديث، بذكر موضع الحديث، واسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث، ورقم الصفحة.
- الإشارة إلى درجة الحديث إن لم يكن في الصحيحين، أو في أحدهما، وذلك بذكر من صحّحه من أهل العلم.
- عدم ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في صلب البحث والمنقولة أقوالهم؛ تجنّبًا للإطالة.

سابعًا: تقسيمات الدراسة

المقدمة، وتشتمل على: (أهمية الموضوع، التعريف الإجرائي للدراسة، أهداف الدراسة، تساؤلات الدراسة، الدراسات السابقة، منهج الدراسة، تقسيمات الدراسة).

التمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالعلماء.

المطلب الثاني: التّفريق بين العلماء، وبين من يشابههم.

المبحث الأول: مكانة العلماء في الإسلام، وحقوقهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مكانة العلماء ومنزلتهم في الإسلام.

المطلب الثاني: حقوق العلماء على المسلمين.

المبحث الثاني: أساليب التّعامل مع زلات العلماء، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: ردّ الحكم على تخطئة العلماء إلى المجتهدين من أهل العلم.

المطلب الثاني: التماس العذر للعلماء، وإحسان الظّن بهم.

المطلب الثالث: أن يحفظ للعلماء قدرهم، ولا تُجحد محاسنهم.

المطلب الرابع: ترك تقليد العالم في زلّته.

المطلب الخامس: إسداء النّصح له.

المبحث الثالث: الآثار المترتّبة على مخالفة المنهج الشرعي في التّعامل مع زلات العلماء، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: غياب المرجعية الدّينية.

المطلب الثاني: موافقة أهل البدع والأهواء، ومُشابهتهم.

المطلب الثالث: اختلال الأمان النّفسي.

المطلب الرابع: وقوع التّحزب والتّفرق، والاختلاف في الدّين.

الخاتمة، وفيها: أهمّ النّتائج، والتّوصيات.

التّمهيد

المطلب الأول: التّعريف بالعلماء

إنّ العلماء في الإسلام هم العارفون بشرع الله، المتفقّهون في الدّين، أصحاب العلم والحكمة والبصيرة، الذين قال الله- تعالى- في شأنهم: ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[البقرة: 269].

وهم الذين جعل الله -جلّ ثناؤه- اعتماد الخلق عليهم في علوم الشريعة وسائر الشؤون الدّينية والدّنيوية، (الطبري، د ت، ص. 327)؛ فهم يسوسون الْعباد والبلاد والممالك (ابن القيم، د ت، ص. 68) لما فيه خير وصلاح لهم في العاجل والآجل.

ولا شك أنهم هم ورثة الأنبياء، الذين يرثونهم علمًا وعملًا، ويقتدون بهم في جميع أحوالهم، سِرًّا وعلنًا، ومنشَطًا ومكرهًا؛ لأنهم مَن تزوّدوا بالعلم الشّرعي، الذي هو سبب تشريفهم، وعلّة تكريمهم، فألموا بمجمل أحكام الكتاب والسّنة، وعرفوا النّاسخ والمنسوخ، واطّلعوا على أقوال السّلف- رحمهم الله تعالى- فيما أجمعوا عليه واتفّقوا، واختلفوا فيه وافترقوا.

وهم «فقهاء الإسلام، ومن دارت الفُتيا على أقوالهم بين الأنام، الذين خُصّوا باستنباط الأحكام، وعُنوا بضبط قواعد الحلال من الحرام؛ لذلك هم في الأرض بمنزلة النّجوم في السّماء، بهم يَهْتَدي الحيران في الظّلْماء، وحاجة النّاس إليهم أشد حاجةً إلى الطّعام والشّراب، وطاعتهم أَفْرَضَ عليهم من طاعة الأمّهات والآباء، بنصّ الكتاب» (ابن القيم، 1411، ص 8)، يقول- عز من قائل- في سورة النّساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[النساء: 59].

ذكر عبد الله بن عبّاس -رضي الله عنهما- في إحدى الرّوايتين: « أولُو الأمر هم: العلماء» (الطبري، د ت، ص. 501)، وهي إحدى الروايتين عن الإمام أحمد- رحمه الله-. وتحدث أبو هريرة، وابن عبّاس -رضي الله عنهما في الرّواية الأخرى-، وزيد بن أسلم، والسُّدّي، ومقاتل: «هم الأمراء» (الطبري، د ت، ص. 497)، وهي الرواية الثانية عن الإمام أحمد -رحمه الله-.

والتّحقيق كما ذكر ابن القيّم- رحمة الله عليه-: «إنّ الأمراء إنّما يُطَاعون إذا أمروا بمُقتضى العلم؛ فطاعتهم تبعًا لطاعة العلماء؛ فإنّ الطّاعة إنّما تكون في المعروف وما أوجبه العلم، فكما أنّ طاعة العلماء تبعٌ لطاعة الرّسول فطاعة الأمراء تبعٌ لطاعة العلماء» (ابن قيم، 1411، ص. 8). وهم عماد الجماعة التي أُمِرنا بمتابعتها ولزومها، وحُذّرنا من مفارقتها والابتعاد عنها، روى عَبد الله بن مَسْعُود- غفر الله له -، يقول: سمعت رَسُولُ اللَّهِ -عَلَيْهِ الصلاة وَالسَلام- يقول: «لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلاَثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ ، متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، برقم 6898، (البخاري، 1422، ص. 5)، وأخرجه مسلم في صحيحه، برقم 1676، (مسلم، د ت، ص. 1302).

ونسب إلى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قوله: «من أراد منكم بحبوحة الجنّة فليلزم الجماعة، فإنّ الشّيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد» أخرجه أحمد في مسنده، برقم 114، (ابن حنبل، 1421، ص. 269)، وأصل هذه الجماعة وقوامها العلماء الذين يعمدون للإمام بالبيعة، وطاعته مرهون لطاعتهم؛ وقد ساق الإمام الآجري -رحمه الله- في باب لزوم الجماعة عدد من الآيات والأحاديث، ثمّ يقول: «علامة من أراد الله به خيرًا سلوك هذه الطّريق: كتاب الله، وسنن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وسنن أصحابه -رضي الله عنهم-، ومن تبعهم بإحسان، ومن كان عليه أئمّة المسلمين في كلّ بلد، إلى آخر ما كان من العلماء، مثل: الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشّافعي، وأحمد بن حنبل، والقاسم بن سلام، ومن كان على طريقتهم، ومجانبة كلّ مذهب لا يذهب إليه هؤلاء العلماء» (الآجُرِّيُّ ،1420، ص. 300)، فعدهم أنهم هم الجماعة التي أمر بلزومها. «فمقتضى الأمر بلزوم الجماعة: أنّه يلزم المكلّف متابعة ما أجمع عليه المجتهدون، وهم المراد بقوله: وهم أهل العلم» (العسقلاني 1379، ص. 316).

المطلب الثاني: التّفريق بين العلماء، وبين من يشابههم

إنّه قد يلتبس لدى بعض النّاس حقيقة العلماء، والتّصور الصّحيح لهم؛ فلذلك كان من الأهمية بمكان إيضاح ذلك؛ للتّفريق

بينهم، وبين من يشابههم؛ لئلا يدخل فيهم من ليس منهم، وبيان ذلك على النّحو التالي (اللويحق، 1415، ص. 29-41):

أولًا: التفريق بين العلماء والقُرّاء: لقد انتشر في العصر الحاضر مؤلفات المسلمين المحتوية على سُنّة الرسول-صلوات الله وسلامه عليه- وعلى الأحكام الشّرعية، وهي فضل الله -سبحانه-، إلا أنّه قد يكون سببًا للابتعاد عن الطّريق الصحيح، وذلك إذا تصدّى لها بعض الأشخاص دون معرفته بأصول الّدين، وقواعد الاستنباط، ودون فهم لعوارض الأدلّة، والطرق التي يتم بها دفع التّعارض، وأساليب التّرجيح، وهذا ما يميّز العلماء عن غيرهم من القُرّاء ونحوهم، فهم -وإن كانوا على خير- إلا أنهم ليسوا مُلمّين بأصول الدين وشروط صحة الاستدلال وغيره مما لا يستقيم الدين إلا به، ولا تصحّ الفتيا إلا بعد الأخذ بها.

ولذلك كان الخوارج ومن شابههم من الفرق الضّالة يقرؤون القرآن دون فقه وعلم؛ فانحرفوا عن سبيل الحقّ، وجانبوا طريق الصّواب، يقول النبي -عليه الصلاة والسلام- فيهم: «أنهم يَقْرَؤونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ» أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: التحريض على قتل الخوارج، برقم (1066)، (مسلم، د ت، ص. 746). أخرجه مسلم في صحيحه، برقم 1066، (مسلم، د ت، ص. 746)، أي أنّهم حملوا على عاتقهم مهمة القرآن وإقرائه؛ حتّى ابتدعوا فيه ثم لم يتّفقوا فيه، ولا عرفوا مقاصده؛ ولذلك طرحوا كتب العلماء وسمّوها: كتب الرّأي، وخَرَقُوها ومزّقوا أُدُمَها -مع أنّ الفقهاء هم الذين بيّنوا في كتبهم معاني الكتاب والسنّة على الوجه الّذي ينبغي-، وأخذوا في قتال أهل الإسلام بتأويلٍ فاسد، وتركوا قتال أهل الكفر من النّصارى المجاورين لهم وغيرهم، والتاريخ خير شاهد على ما كان من خروجهم على عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وعلى من بعده كعمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- وغيره (الشاطبي، 1429، ص.159).

والقرّاء يُكثرون من تقسيم المسائل وتفريعها، فيظنّهم الجاهل أصحاب علمٍ وفقه في الدّين، قال الإمام مالك -رحمه الله- : «الحكمة والعلم نور، يهدي به الله من يشاء، وليس بكثرة المسائل»، أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، برقم 70 (ابن عبد البر، 1414، ص. 83).

ولذا، فقد حرص أهل العلم على كشف من ينتسب له، ويتصدّى لعلومه، ويُفتي في مسائله، ويُفصّل في مجمله، وليس عنده العلم الكافي، والزّاد الوافي، فقد رُوي عن أبي العبّاس أحمد بن علي الْأَبّار، أنّه يقول: «رأيت بالأهواز رجلًا خفّ شاربه، وأظنّه اشترى كتبًا وتعبّأ للفتيا، فذكروا أصحاب الحديث فقال: ليسوا بشيء، وليس يسوون شيئًا، فقلت له: أنت لا تحسن تصلّي. قال: أنا؟ قلت: نعم. قلت: أيش تحفظ عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- إذا افتتحت للصلاة ورفعت يديك؟ فسكت. فقلت: وأيش تحفظ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا وضعت يديك على ركبتيك؟ فسكت. فقلت: أيش تحفظ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا سجدت، فسكت. فقلت: مالك لا تتكلّم، ألم أقل إنّك لا تحسن تصلّي؟، أنت إنما قيل لك تصلّي الغداة ركعتين، والظهر أربعًا، فالزم ذا خيرٌ لك من أن تذكر أصحاب الحديث، فلست بشيءٍ ولا تحسن شيئا» أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية، باب: ما جاء في الأخذ عن أهل الأهواء والبدع والاحتجاج برواياتهم (البغدادي، د ت، ص. 4). فكان هذا مثالًا جليًّا، ونموذجًا بيّنًا لاهتمام العلماء للتصدّي لكلّ من ينسب نفسه إلى أهل لعلم، وحرصهم على كشف أمرهم، وبيان خوائهم.

ثانيًا: وجه الاختلاف بين الدعاة وأصحاب الفكر: نتيجة لالتقاء الثّقافتين: الإسلامية، والغربية، والصّراع بينهما ومع اتّساع جوانب الصّراع الفكري، نشأ في المجتمعات المسلمة مجموعة من الأخيار الذين يفهمون الإسلام فهمًا عامًّا؛ فيعرفون التّصور الإسلامي للإله، ويعرفون التّصور الإسلامي للعالَم والإنسان والحياة بشكل عام، مع اطّلاع على مجمل القضايا التي تُعدّ مفرق الطّرق بين الإسلام، وبين غيره من الأديان الأخرى، وهم إلى ذلك يحملون همّ نشر هذا الدّين، ويملكون وعيًا بالقضايا المعاصرة، واطّلاعًا على الحضارة الغربية، وأوجه قصورها وضعفها، وهؤلاء ليسوا من علماء الشّريعة، وإنما هم: مفكّرون، وحكماء يستنار برأيهم، ويستفاد من علمهم في الجوانب التي أجادوا فيها (اللويحق، 1415، ص.37).

فالعلماء إذاً متخصصون في العلوم الشرعية، ومتبحّرون فيها، أما هؤلاء فهم غير متخصصين في ذلك، وإن كانوا مرجعًا في علومهم سواء التجريبية أم الإنسانية، وينبغي العودة لكلّ عالم بالعلوم الشرعية، ليكونوا عونًا لهم في شرح واقع تخصّصاتهم.

وقد يتأثّر بعض النّاس بمن يكثر كلامه، ويطول جداله؛ فيُفتن بأساليبه ووسائله، وموضوعاته ومسائله، يذكر ابن رجب الحنبلي- رحمة الله عليه: «وقد فُتن كثير من المتأخرين بهذا، فظنّوا أنّ من كَثُر كلامه وجداله وخصامه في مسائل الدّين، فهو أعلم ممن ليس كذلك. وهذا جهل محض. وانظر إلى أكابر الصّحابة وعلمائهم كأبي بكر وعمر وعلي ومعاذ وابن مسعود وزيد بن ثابت كيف كانوا، كلامهم أقلّ من كلام ابن عباس وهم أعلم منه، وكذلك كلام التّابعين أكثر من كلام الصّحابة، والصّحابة أعلم منهم، وكذلك تابعو التّابعين كلامهم أكثر من كلام التّابعين، والتّابعون أعلم منهم. فليس العلم بكثرة الرّواية ولا بكثرة المقال، ولكنّه نور يقذف في القلب، يفهم به العبد الحقّ، ويميّز به بينه وبين الباطل، ويُعبّر عن ذلك بعبارات وجيزة محصلّة للمقاصد» (ابن رجب، 1425، ص. 21).

ثالثًا: التّفريق بين العلماء والخطباء والوعّاظ: في العهود الإسلامية انتشر ما يُسمّى بالوعّاظ أو القصّاص، وكانت لهم الصّدارة والوجاهة الاجتماعية في المشهد الثقافيّ، وهم أصحاب الرأي السديد الذي ينير طريق السالكين، ويستحسن الملوك مجالستهم، ويكونون واجهةً معبرةً عن حركة المجتمع وتقدّمه، وبعد

ذلك تغيرت الأمور فأصبح أصحاب الموعظة ليسوا علماء ولا فقهاء.

يقول ابن الجوزي –غفر الله له–: «كان الوعّاظ في قديم الزمان علماء فقهاء، وَقَدْ حضر مجلس عُبَيْد بْن عمير عَبْد اللَّهِ بْن عُمَر –رَضِيَ اللَّهُ عنه، وكان عُمَر بْن عبدالعزيز يحضر مجلس القاص، ثم خسّت هذه الصناعة، فتعرض لها الجهّال، فبعُد عَن الحضور عندهم المميَّزون من النّاس، وتعلَّق بهم العوامّ والنساء» (ابن الجوزي، 1421، ص. 111).

وليس شرطًا أن يكون الواعظ أو الخطيب عالمًا فقيهًا، متبحِّرا في العلوم الشّرعية، أصولها وفروعها، مُلمًّا بها، ومتحدّثًا فيها، بل قد يكون فصيح اللّسان، وحَسَنَ البيان، قوي التّأثير، وسريع الاسترقاق، إلا أنّه لا يُعدّ من جملة العلماء، ولا يُعدّ مرجعًا في العلوم الشّرعية.

ذكر ابن مسعود –رضوان الله عليه–: «إنّكم في زمان كثير علماؤه، قليل خطباؤه، وإنّ بعدكم زمانًا كثير خطباؤه، والعلماء فيه قليل»، أخرجه البخاري في الأدب المفرد، برقم 789 (البخاري، 1419، ص. 422).

وفي ضوء ما سبق يتبيّن أنّ العلماء المجتهدون يُعرفون بما يحملونه من كلام الله– سبحانه– وكلام رسوله –عليه الصلاة والسلام–، وباستقامتهم لمنهج أهل السنّة والجماعة من السّلف الصّالحين، والصّحابة والتّابعين، والأئمّة المتبوعين، وبعلمهم ومعرفتهم وصحّة استدلالهم.

المبحث الأول: مكانة العلماء في الإسلام، وحقوقهم

لقد تفضّل الله على أمّة محمد بأن بعث إليها رسولًا من أنفسهم، وهذا من أعظم النّعم وأجلّها، والعلماء هم ورثة الأنبياء، والقائمون في أمّته على مهمّة التبليغ والدعوة والتّبيان، وتوضيح حدود الحلال والحرام. وإذا كان العلماء ورثة الأنبياء؛ فإنّهم –أيضًا– ورثوا قدرًا وشرفًا كما دلّ عليه الكتاب والسّنة.

المطلب الأول: مكانة العلماء ومنزلتهم في الإسلام

للعلماء في الشّريعة الإسلامية مكانة عظيمة، ومنزلة رفيعة، فقد تتابعت نصوص الكتاب والسّنة في بيان عظم هذه المكانة وشرف تلك المنزلة، ومن الأدلّة على ذلك:

أولًا: الأدلّة من القرآن

1. قُرنت طاعتهم بطاعة الله – عز وجل–، وطاعة نبيه محمد –عليه الصلاة والسلام–، قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: 59] ، ذكر الطبري –رحمه الله– في تفسيره أنّ المراد بـ ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾: كلّ مُؤتمنٍ على أمانة؛ فدخل فيه الأمراء والعلماء (الطبري، د ت، ص. 172).

يقول ابن عباس –رضي الله عنه–: «يعني أهل الفقه والدّين، وأهل طاعة الله الّذين يُعلّمون النّاس معاني دينهم، ويأمرونهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر، فأوجب الله –سبحانه– طاعتهم على عباده» أخرجه الطبري في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، باب: سياق ذكر من رسم بالإمامة بالسنّة، برقم (78) (الطبري، د ت، ص. 81).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى–: «وقد كان النبي –صلّى الله عليه وسلّم– وخلفاؤه الراشدون يَسُوسُون الناسَ في دينهم ودُنياهم، ثم بعد ذلك تفرقّت الأمور، فصار أمراء الحرب يسوسون الناس في أمر الدُّنيا والدّين الظاهر، وشيوخ العلم والدّين يسوسون النّاس فيما يرجع إليهم فيه من العلم والدين، وهؤلاء أولو أمرٍ تجب طاعتهم فيما يأمرون به من طاعة الله التي هم أولو أمرها» (ابن تيمية، 1408، ص. 551).

2. استشهد الله بهم على أعظم مشهود عليه وهو إفراد الله بالوحدانية –سبحانه– وتقديسه بالعبادة، قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران:18]، وهذه الآية من أكبر الأدلة على مكانة العلماء وعلو منزلتهم وذلك من عدة وجوه، منها: أنّ الله اختصّهم دون غيرهم بالشّهادة على أعظم مشهود، ومنها: أنّ الله جعل شهادتهم مقرونة بشهادته وشهادة ملائكته، وكفى بذلك فضلًا ومكانة، ومنها: أنّ الله حباهم بأعظم صفة وهي أنهم أولوا العلم؛ لأنهم هم القائمون به المتّصفون بصفته، ومنها: أنّه –تعالى– جعلهم شهداء وحُجّة على النّاس، وألزم النّاس العمل بالأمر المشهود به، فيكونون هم السّبب في ذلك، فيكون كلّ من عمل بذلك نالهم من أجره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، ومنها: أنّ إشهاده تعالى أهل العلم يتضمّن تزكيتهم وتعديلهم، وأنّهم أمناء على ما استرعاهم عليه (السعدي، 1420، ص. 124).

3. وفي عدم التّسوية بين أهل العلم وسائر البشر؛ مما يدلّ على غاية فضلهم وشرفهم، قال –سبحانه وتعالى–: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر: 9]، ذكر الطبري –رحمه الله– في تفسيره أنّ معنى الآية: هل يستوي الذين يعلمون ما لهم في طاعتهم لربهم من الثّواب، وما عليهم في معصيتهم إياه من التّبعات، والذين لا يعلمون ذلك، فهم يخبطون في عشواء، لا يرجون بحسن أعمالهم خيرًا، ولا يخافون بسيّئها شرًّا؟ ما هذان بمتساويين (الطبري، د ت، ص. 177).

4– أنّ اتّباعهم يهدي إلى الصّراط السّوي، والطّريق المستقيم، قال عزّ وجلّ: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ [مريم:43]، أورد إبراهيم –عليه السّلام– على أبيه الدّلائل والنّصائح برفق وأسلوب ليّن، فأخبره أنّه قد وصل إليه من العلم نصيب لم يصل إلى أبيه، وأنّه قد تحدّد له حصول ما يتوصّل به منه إلى نيل المطلوب، والنّجاة من المرهوب (الشوكاني، 1414، ص. 396). فمن اتّبع العلماء إذن وأطاعهم فقد اتّبع صراطًا سويًّا مُستويًا موصلًا إلى الحقّ، مُنجيًا من الباطل.

يقول محمد بن الحسين الآجري -رحمة الله عليه-: «فما ظنّكم -رحمكم الله- بطريق فيه آفات كثيرة، ويحتاج النّاس إلى سلوكه في ليلة ظلماء، فإن لم يكن فيه ضياء وإلا تحيّروا؛ فقيّض الله لهم فيه مصابيح تُضيء لهم، فسلكوه على السّلامة والعافية. ثمّ جاءت طبقات من النّاس لابدّ لهم من السّلوك فيه فسلكوا، فبينما هم كذلك إذ طفئت المصابيح، فبقوا في الظّلمة؛ فما ظنّكم بهم؟! هكذا العلماء في النّاس، لا يعلم كثير من النّاس كيف أداء الفرائض، ولا كيف اجتناب المحارم، ولا كيف يعبد الله في جميع ما يعبده به خلقه؛ إلا ببقاء العلماء، فإذا مات العالم تحيّر النّاس، ودرس العلم بموتهم، وظهر الجهل، فإنّا لله وإنا إليه راجعون، مصيبة ما أعظمها مصيبة» (الآجُرِّيُّ، د ت، ص. 29).

5.أنّ الله -سبحانه وتعالى- أمر بالرّجوع إلى العلماء في كل الشؤون قال الله -تعالى-: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، وعموم هذه الآية فيها مدح لأهل العلم، وأنّ أعلى أنواعه هو العلم بآياته؛ فإنّ الله أمر من لا يعلم بالرّجوع إليهم في جميع الأمور (السعدي،1420، ص. 441).

يقول الإمام الشاطبي- رحمة الله عليه-: «إن السائل لا يصح له أن يسأل من لا يعتبر في الشريعة جوابه؛ لأنه إسناد أمر إلى غير أهله، والإجماع على عدم صحة مثل هذا، بل لا يمكن في الواقع؛ لأن السائل يقول لمن ليس بأهل لما سئل عنه أخبرني عما لا تدري وأنا أسند أمري لك فيما نحن بالجهل به على سواء، ومثل هذا لا يدخل في زمرة العقلاء» (الشاطبي، 1417، ص. 285).

6. أنّهم أهل الخشية، يقول الله -تعالى-:﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر:28]، أي: الذي يخشى الله حق خشيته هم العلماء؛ لأنّ العلماء أعرف الناس بربهم ، لذلك كانت الخشية له أعظم وأكثر (ابن كثير، 1420، ص. 544).

يقول ابن القيم- رحمه الله تعالى-: «وهذا حصر لخشيته في أولي العلم، وقال -تعالى-: ﴿جَزَاؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۖ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: 8] ، وقد أخبر أنّ أهل خشيته هم العلماء، فدلّ على أنّ هذا الجزاء المذكور للعلماء بمجموع النصين» (ابن القيم، د ت، ص. 51).

ثانيًا: الأدلّة من السّنة النّبوية

1. أنّ العلماء من الطائفة التي أراد الله -سبحانه وتعالى- بهم الخير، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» أخرجه البخاري في صحيحه، برقم 67 (البخاري، 1422، ص. 24). وأخرجه مسلم في صحيحه، برقم 1037 (مسلم، د ت، ص. 718)، والفقه هنا هو العلم المستلزم للعمل، فدلّ الحديث على أنّ من أراد الله -عزّ وجل- به خيرًا يسّر طريقه لهذا الفقه، وهذه هي مكانة العلماء.

روى علي بن خشرم حيث يقول: سمعت ابن عيينة قال: «قال بعض الفقهاء: كان يُقال: العلماء ثلاثة: عالم بالله، وعالم بأمر الله، وعالم بالله وبأمر الله، فأمّا العالم بأمر الله فهو الّذي يعلم السّنّة ولا يخاف الله، وأمّا العالم بالله فهو الّذي يخاف الله ولا يعلم السّنّة، وأمّا العالم بالله وبأمر الله فهو الّذي يعلم السّنّة ويخاف الله، فذاك يُدْعى عظيمًا في ملكوت السّماوات»، أخرجه الأصبهاني في حلية الأولياء، (الأصبهاني، 1394، ص. 279).

2. أن الملائكة تعظم أهل العلم وتحبهم، وكلّ المخلوقات في السموات والأرض تستغفر لهم، قال محمد -عليه الصلاة والسلام-: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلتمس فِيهِ عِلْمًا سهل اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، وَالْحِيتَانُ فِي جَوْفِ الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ، كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا، وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ» أخرجه أبو داود في سننه، برقم 3641 (أبو داود، د ت، ص. 317). والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، برقم (2117)، (الألباني، د ت، ص. 1079). ذكر ابن جماعة -رحمه الله- أنّ المراد: أنّ يجازيه يوم القيامة بأن يسلك به طريقًا لا صعوبة له فيه ولا هول إلى أن يدخله الجنة سالمًا، فأبان أنّ العلم ساعِد السعادة وأُسّ السّيادة، والمرقاة إلى النّجاة في الآخرة، والمقوّم لأخلاق النّفوس الباطنة والظاهرة، فهو نعم الدليل والمرشد إلى سواء السّبيل (المناوي، 1356، ص. 154). ففي الحديث دليل واضح على مكانة العلم وأهل العلم في الدّنيا والآخرة.

3. أنّ الله -عزّ وجلّ- جعل العلماء ورثة الأنبياء، ففي الحديث: «الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ»، يقول ابن رجب -رحمه الله-: «يعني أنّهم ورثوا ما جاء به الأنبياء من العِلْم، فخلفوا الأنبياء في أممهم بالدّعوة إلى الله وإلى طاعته، والنّهي عن معاصي الله والذّب عن دينه» (ابن رجب، 1424، ص. 47).

وهذا من أشرف المنازل لأهل العلم؛ فإنّ الأنبياء أحسن الخلق، فورثتهم أحسن الخلق بعدهم، وفي هذا دلالة على قرب هذ المنزلة وخاصّيتها؛ لأجل ذلك كان الميراث. ولما كانوا ورثة من هذه حقوقهم، وهذه منزلتهم؛ كان من اللازم تبجيلهم، والأخذ عنهم، وحفظ مكانتهم، وتقدير جهودهم.

4. أنّ السبب في نجاة النّاس هو وجود العلماء؛ فإذا لم يبقَ عالم هلك الناس، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، برقم 100 (البخاري، 1422، ص. 31). وأخرجه

مسلم في صحيحه، برقم 2673 (مسلم، د ت، ص. 2058)، فهم قد ضلّوا بإفتاء النّاس بغير علم مُنير، ولا دليل صحيح؛ فأضلّوهم بذلك وأبعدوهم وانحرفوا بهم عن الطّريق المستقيم، والهدي القويم؛ وحينئذٍ يهلك الجميع.

وأيّما رجلٍ سوّده قومه على غير علم وفقه فإنّ هلاكهم في هذا، يقول عمر بن الخطاب- رحمه الله-: «ألا فمن سوده قومه على فقه، كان ذلك خير له، ومن سوده قومه على غير فقه، كان ذلك هلاكٌ له ولمن اتّبعه» أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، برقم 326 (ابن عبد البر، 1414، ص. 263).

وقال ابن عباس- رضي الله عنهما-: «لا يزال عالم يموت وأثر للحق يدرس حتى يكثر أهل الجهل، ويذهب أهل العلم، فيعمل الناس بالجهل، ويدينون بغير الحق، ويضلون عن سواء السبيل» أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، برقم 1039 (ابن عبد البر، 1414، ص. 603). ولما قيل لسعيد بن جبير -رحمة الله عليه-: «ما علامة الساعة وهلاك الناس؟ قال: إذا ذهب علماؤهم» أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، برقم 1023 (ابن عبد البر، 1414، ص. 595). وعليه، فإنّ للعلماء اعتبارًا في الشّريعة؛ فلهم مكانة عظيمة، ومنزلة كبيرة، وهي من أسمى المنازل وأعلاها، وأشرفها، وهي منزلة ليست لغيرهم من النّاس.

المطلب الثاني: حقوق العلماء على المسلمين

إنّ اللهَ -تعالى- قد فرضَ للعلماء الربانيين حقوقًا، تُظهر قدرهم، وتحفظ مكانتهم، وترفع منزلتهم، وتُعلي شأنهم، وتكون سببًا في نجاة الإنسان واستقامته، وابتعاده عن أهل البدع والزّيغ والضلال.

من هذه الحقوق:

1. موالاتهم ومحبّتهم: وذلك أنّ الولاء والبراء أصل من أصول الدّين، وأساس متين من أسسه، وأولى النّاس بهذه الموالاة وأحقّهم بها بعد الأنبياء هم العلماء، قال -تعالى-: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: 71]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «فيجبُ على المسلمين بعد موالاةِ اللهِ -تعالى- ورسولِه -صلى الله عليه وسلم- موالاةُ المؤمنين، كما نطق به القرآنُ، خصوصًا العلماءُ الذين هم ورثةُ الأنبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يُهتدى بهم في ظلمات البرّ والبحر، وقد أجمع العلماء على هدايتهم ودرايتهم؛ إذ كلّ أمّة -قبل مبعث نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلم- فعلماؤها شرارها، إلا المسلمين فإنّ علماءهم خيارهم؛ فإنّهم خلفاء الرسول -صلى الله عليه وسلم- في أمّته، والمحيون لما مات من سُنّته، بهم قام الكتاب، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب، وبه نطقوا» (ابن تيمية، 1403، ص.8).

ومن علامات صحّة المعتقد وسلامة المنهج محبّة العلماء وموالاتهم، كما أنّ عدم محبّتهم وذكرهم بالسّوء من علامات الانحراف عن الحقّ، والميل عن السّبيل كما عدّ ذلك السّلف الصّالح -رحمهم الله تعالى-.

قال الإمام الطحاوي- رحمة الله عليه-: «وعلماء السّلف من السّابقين، ومن بعدهم من التّابعين - أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنّظر-، لا يُذْكَرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوءٍ فهو على غير السّبيل» (الطحاوي، 1417، ص. 503).

3. إنّ إجلالَ العلماء واحترامهم وتوقيرَهم من إجلالِ اللهِ -تعالى- وتوقيرِه؛ ولذلك قال بعض السلف: «من السُّنةِ أن يُوقّرَ العالم»، أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، برقم 840 (ابن عبد البر، 1414، ص. 519).

ولقد كان السّلف الصالح -رحمهم الله تعالى- يجلون علماءَهم ويوقرونهم، فهذا عبد الله بن عباس- رضي الله عنه- حبر الأمة وترجمان القرآن، كان يأخذُ بركاب ناقة زيد بن ثابت- رضي الله عنه- ويقول: «هكذا أُمرنا أن نفعل بعلمائنا وكبرائنا»، أخرجه المتقي الهندي في كنز العمال، برقم 37061، (الملتقى الهندي، 1401، ص. 396). يقول ابن عباس- رضي الله عنه-: «وأقبلت على المسألة وتتبُّع أصحاب رسول الله- صلّى الله عليه وسلّم-، فإن كنت لَآتي الرّجل في الحديث يبلغني أنّه سمعه من رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- فأجده قائلًا فأتوسّد ردائي على بابه تُسْفِي الرّيح على وجهي حتّى يخرج، فإذا خرج قال: يا ابن عمّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- ما لك؟ فأقول: حديث بلغني أنّك تُحَدِّث به عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- فأحببت أن أسمعه منك، قال: فيقول: فهلّا بعثت إليَّ حتّى آتِيَك، فأقول: أنا أحقّ أن آتِيك» ، أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، برقم 840 (ابن عبد البر، 1414، ص. 519).

وعندما جاء الإمام مسلم بن الحجاج -رحمة الله تعالى عليه- إلى الإمام البخاري- رحمه الله- وقبّل بين عينيه، قال: «دعني حتّى أُقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدّثين، وطبيب الحديث في علله» (ابن كثير، 1407، ص. 34).

3. وجوب الأخذ عنهم، وتعلم العلم على أيديهم: وهو من أهمّ الحقوق التي ينبغي العناية بها، يقول خالد بن خراش -رحمه الله-: «قلتُ لمالك: أوصني، قال: عليك بتقوى الله وطلب العلم عند أهله» (اليحصبي، 1966، ص. 68).

وذكر ميمون بن مهران -رحمه الله-: «العلماء هم ضالّتي في كلّ بلدة، وهم بُغْيتي إذا لم أجدهم، وجدت صلاح قلبي في مجالسة العلماء» ، أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، برقم 239 (ابن عبد البر، 1414، ص. 221).

وكان يقول عبد الرحمن بن مهديّ: «كان الرّجل من أهل العلم إذا لقي من هو فوقه في العلم، فهو يوم غُنَيْمَته، سأله وتعلّم منه، وإذا لقي من هو دونه في العلم علّمه، وتواضع له، وإذا لقي

من هو مثله في العلم ذاكره ودارسه» ، أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (الرامهرمزي، 1404، ص. 205).

وكان الصحابة –رضوان الله عليهم– وتابعوهم يحثّون النّاس على مجالسة العلماء وملازمتهم والأخذ عنهم، قال أبو الدرداء –رضي الله عنه–: «من فقه الرّجل ممشاه ومدخله ومخرجه مع أهل العلم» أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، برقم 821 (بن عبد البر، 1414، ص. 510).

4. ضرورة العودة إليهم والأخذ عنهم خاصة في وقت الشدائد والفتن: إنّ الرّجوع إلى ولاة الأمر وملازمتهم مُتأكّد في كلّ وقتٍ وحين، إلا أنّه في زمن الفتن والنّوازل والْمُلِمَّات، آكدُ وأشدّ، وما ذاك إلّا امتثالًا لما قصده الشارع من تحقيق المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، يقول الله –عزّ وجل–: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83]، ففي هذه الآية بيان من الله –عزّ وجل– أنّ النّوازل العامّة يُحتكم فيها إلى أولي الأمر، بعد الأخذ بكتاب الله، وهدي نبيّه –صلى الله عله وسلم.

قال الشيخ السعدي –رحمه الله–: «هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق، وأنّه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمّة، والمصالح العامّة ما يتعلّق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم، أن يتثبّتوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردّونه إلى الرّسول وإلى أولي الأمر منهم، أهل الرّأي والعلم والنّصح والعقل والرّزانة، الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدّها،... وفي هذا دليل لقاعدة أدبية، وهي: أنّه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولّى مَنْ هو أهل لذلك ويجعل إلى أهله، ولا يتقدّم بين أيديهم، فإنّه أقرب إلى الصّواب، وأحرى للسّلامة من الخطأ» (السعدي، 1420، ص. 190).

5. حرمة الوقوع في العلماء وفي أعراضهم: قال رسول الله –صلوات الله وتسليمه عليه–: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ» أخرجه مسلم في صحيحه، برقم 2564 (مسلم، د ت، ص. 1986)..، وهذا في عموم المسلمين، فمن باب أولى علماء المسلمين الذين هم خاصّتهم.

ويكسب مزيدًا من الحرمة؛ لأنّه وسيلة للطّعن في الدّين، ولما يحملونه من دين ودعوة، يقول ابن القيم –رحمة الله عليه–: «لما كانت المقاصد لا يُتوصّل إليها إلا بأسباب وطرق تُفضي إليها، كانت طرقها وأسبابها تابعةً لها معتبرةً بها؛ فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطّاعات والقُرُبات في محبّتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غاياتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل» (ابن الجوزي، 1411، ص. 108).

وقد كان هذا ديدن أهل البدع والأهواء، يريدون التّوصل من خلال الطّعن في العلماء والقدح فيهم إلى الوقوع في الدّين وإثارة الشبهات ضدّه، يقول الإمام أبو زُرْعة الرازي: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فاعلم أنّه زنديق، وذلك أنّ الرسول –صلى الله عليه وسلم– عندنا حقّ، والقرآن حقّ، وما جاء به حقّ، وإنّما أدّى إلينا هذا القرآن والسّنن، أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وإنّما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليُبطِلوا الكتاب والسّنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة» أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية، باب: ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة، (البغدادي، د ت، ص.49).

وقال البربهاري –رحمه الله–: «وإذا رأيت الرّجل يطعن على أحد من أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فاعلم أنّه صاحب قول سوء وهوى» (البربهاري، 1426، ص. 111).

6. ترك الاعتراض على العلماء: إنّ من أهمّ حقوق العلماء ترك الاعتراض عليهم، والابتعاد عن المسارعة بالاستنكار قبل التثبّت والتّأكد من ذلك، كما عُرِف عن السّلف الصّالح –رحمهم الله تعالى–، قال الإمام الشاطبي –رحمه الله–: «إنّ العالم المعلوم بالأمانة والصدق والجري على سنن أهل الفضل والدين والورع إذا سُئل عن نازلة فأجاب، أو عَرَضَت له حالة يبعد العهد بمثلها، أو لا تقع من فهم السّامع موقعها: ألّا يواجه بالاعتراض والنقد، فإن عَرَضَ إشكال فالتوقّف أولى بالنّجاح، وأحرى بإدراك البُغية إن شاء الله تعالى» (لشاطبي،1417، ص. 400)

وذكر السعدي –رحمة الله عليه– أنّه من كانت ليس لديه القوة والصّبر والتحمل على مصاحبة العالم والعلم، وحسن الثّبات على ذلك، فإنّه يفوته– بحسب عدم صبره –كثير من العلم والمنفعة؛ فمن لا صبر له لا يدرك العلم، ومن استعمل الصّبر ولازمه، أدرك به كلّ أمر سعى فيه، لقول الخضر –يعتذر من موسى بذكر المانع لموسى في الأخذ عنه– إنّه لا يصبر معه (السعدي، 1420، ص.482) فاشتراط الخضر على موسى– عليه السلام– الصّبر هو اكد دليل على أنّ التّعلم من العالم لابدّ معه من الصّبر وترك الاعتراض؛ إذ إنّ الأمور قد تجري أحكامها على غير ظاهرها.

وعليه، فإنّ الواجب على طالب العلم أن يتّهم رأيه عند كبار العلماء، ولا يُظهر الاستياء ويُسارع بالاستنكار قبل التّحقّق والبحث والتّأكد. ومن خلال ما سبق نستنتج أنّ علماء الشّريعة جدراء أن نحرص على حسن التّعامل، وكمال الرّعاية لحقوقهم؛ فإنّ لهم منزلةً في الدّين، ليست لغيرهم من النّاس.

المبحث الثاني: أساليب التّعامل مع زلات العلماء

العلماء موثوقون، لكنّهم غير معصومين، فهم بشر يخطئون ويصيبون، فالعالم يجتهد ويصيب، وقد يجتهد فيُخطئ، وهذا الخطأ الوارد لا بدّ من التّعامل معه وفق منهجٍ شرعيٍّ نابعٍ من كتاب الله

-عزّ وجلّ-، وسنة نبيّه محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهدي السّلف الصّالح -رحمهم الله تعالى-. وبيان ذلك وإيضاحه من خلال التالي:

المطلب الأول: ردّ الحكم في تخطئة العلماء إلى المجتهدين من أهل العلم

فالعلماء المجتهدون هم أعلم النّاس بالدّين ومسائله، وعامّه وخاصّه، ومطلقه، ومتشابهه، وناسخه ومنسوخه، وصحيحه وضعيفه، يقول الإمام الشاطبي- رحمه الله-: «إنه من وظائف المجتهدين؛ فهم العارفون بما وافق أو خالف، وأمّا غيرهم، فلا تمييز لهم في هذا المقام، ويُعَضّد هذا أنّ المخالفة للأدلّة الشّرعيّة على مراتب، فمن الأقوال ما يكون خلافًا لدليلٍ قطعيٍّ من نصٍّ متواترٍ أو إجماع قطعيٍّ في حكم كلّيّ، ومنها ما يكون خلافًا لدليلٍ ظنّي، والأدلّة الظّنّية متفاوتة، كأخبار الآحاد والقياس الجزئية، فأمّا المخالف للقطعيّ، فلا إشكال في اطّراحه، ولكنّ العلماء ربّما ذكروه للتّنبيه عليه وعلى ما فيه، لا للاعتداد به، وأمّا المخالف للظّنّي، ففيه الاجتهاد بناءً على التّوازن بينه وبين ما اعْتَمَدَه صاحبه من القياس أو غيره» (الشاطبي، 1417، ص. 139).

وقد سُئل الإمام الشاطبي -رحمه الله- إذا كان لغير المجتهدين من المتفقّهين ضابط يعتمده في معرفة أنّ هذا من أخطاء العلماء وزلّاتهم، فقال: «فالجواب: أنّ له ضابطًا تقريبيًّا، وهو أنّ ما كان معدودًا في الأقوال غلطًا وزللًا قليل جدًّا في الشّريعة، وغالب الأمر أنّ أصحابها مُنفردون بها، قلّما يساعدهم عليها مجتهد آخر، فإذا انفرد صاحب قول عن عامّة الأمّة فليكن اعتقادك أنّ الحقّ مع السّواد الأعظم من المجتهدين، لا من المقلّدين» (الشاطبي، 1417، ص. 140)، فجعل مردّ الأمر بكلّ حالٍ في تخطئة العلماء إلى المجتهدين.

وعندما يُسند الحكم على أخطاء العلماء إلى صغار طلبة العلم يحدث الخلط؛ إذ قد تشتبه عليهم الأمور، فتشتبه مسألتان على شخص من الأشخاص فيحكم على عالم ببدعة في مسألة اجتهادية ظنًّا منه أنها مسألة أخرى مختلفة، مُنكرها يُعدّ من أهل الابتداع (اللويحق، 1415، ص. 112)، كما حدث في مسألة رؤية الرسول -صلى الله عليه وسلم- ربّه ليلة المعراج والذي وقع الخلاف فيها بين الصّحابة فمن بعدهم، ورؤية المؤمنين ربّهم يوم القيامة والذي يُعدّ منكرها من أهل البدع والأهواء.

المطلب الثاني: التماس العذر للعلماء، وإحسان الظّن بهم

إنّ المسلم مأمور بإحسان الظن بأخيه المسلم، وأن يحمل ما يصدر منه من أقوال أو أفعال على أحسن المحامل وأفضلها- مالم يتحول الظنّ إلى يقين جازم-، وإذا كان هذا الأمر في شأن المسلمين عامّة فمن باب أولى أن يكون في شأن العلماء خاصّة، يُروى أنّ عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- قال: «لا تظنّن بكلمةٍ خرجت من فيّ امرئٍ مسلم سوءًا وأنت تجد لها في الخير محملًا»، أخرجه المحاملي في أماليه، برقم 460 (المحاملي، 1412، ص.395).

ويذكر أنّ محمد بن سيرين -رحمه الله-، قال: «إذا بلغك عن أخيك شيء، فالتمس له عذرًا، فإن لم تجد له عذرًا، فقل: له عذر»، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، برقم 7989 (البيهقي، 1423، ص. 558). ومن إحسان الظّن بهم إقالة عثراتهم، والتّجاوز عن أخطائهم وزلّاتهم، قال الشّافعيّ- رحمه الله-: «ذوو الهيئات الذين يُقالُون عثراتِهم: الذين ليسوا يُعرَفون بالشّر، فيَزِلُّ أحدهم الزَّلّة» (الشافعي،1410، ص.157).

وقال ابن القيم -رحمه الله تعالى-: «الكلمة الواحدة يقولها اثنان، يُريد بها أحَدُهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحقّ، والاعتبار بطريقة القائل، وسيرَته، ومذهبه، وما يدعو إليه ويُناظر عليه» (ابن القيم، 416، ص.481).

وعندما بيّن ابن أبي العزّ فضل العلماء قال: «إنَّهم خلفاء الرّسول من أمّته، والمحْيون لما مات من سنّته، فبهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلّهم مُتّفقون اتفاقًا يقينيًّا على وجوب اتّباع الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم-، ولكن إذا وُجِد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيحٌ بخلافه، فلا بدّ له في تركِه من عذر، وجِماع الأعذار ثلاثة أصناف: أحدها: عدم اعتقاده أنّ النّبيَّ -صلّى الله عليه وسلّم- قاله، والثّاني: عدم اعتقاده أنّه أراد تلك المسألة بذلك القول، والثّالث: اعتقاده أنّ ذلك الحكم منسوخ.

فلهم الفضل علينا والمنّة بالسّبق، وتبليغ ما أُرْسل به الرّسول- صلّى الله عليه وسلّم- إلينا، وإيضاح ما كان منه يخفى علينا، فرضي الله عنهم وأرضاهم». (الطحاوي،1417، ص.741).

المطلب الثالث: أن يحفظ للعلماء قدرهم، ولا تُجحد محاسنهم

إنّ ما قد يقع في فتاوى بعض العلماء من زلّات لا يُوجب اطّراح أقوالهم جملة، أو تنقّصهم والوقيعة فيهم، بل يعرف لهم فضلهم، وتُحفظ مكانتهم، ويُجلّ قدرهم، وتُنزّه منزلتهم، ويُحترم اجتهادهم حتّى لو ظهرت أخطاؤهم، وبانت زلاتهم، فإنّ اجتهادهم واقع بين الأجرين والأجر والمغفرة، فقد يكون منهم الخطأ ولكن خطؤهم مغفور لهم؛ لأنهم مجتهدون ولم يتعمّدوا ذلك، فعَن عَمْرِو بْنِ العَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، برقم 7352 (البخاري، 1422، ص. 108). وأخرجه مسلم في صحيحه، برقم (1716) (مسلم، د ت، ص. 1342).

يقول ابن القيم -رحمه الله-: «ولا بدّ من أمرين، أحدهما: أعظم من الآخر، وهو أولًا: النصيحة لله ولرسوله وكتابه ودينه وتنزيهه عن الأقوال الباطلة المناقضة...، والثاني: معرفة فضل أئمّة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأنّ فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يُوجب قبول كلّ ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول،

فقالوا بمبلغ علمهم، والحقّ في خلافها، لا يُوجب اطِّراح أقوالهم جملة وتنقّصهم والوقيعة فيهم.

فهذان طرفان جائران عن القصد، وقَصْدُ السبيل بينهما، فلا نُؤثّم ولا نعْصم، ولا نسلك بهم مسلك الرّافضة في عليّ ولا مسلكهم في الشّيخين، بل نسلك بهم مسلكهم أنفسهم فيمن قبلهم من الصّحابة، فإنهم لا يؤثّمونهم ولا يعصمونهم، ولا يقبلون كلّ أقوالهم ولا يهدرونها. فكيف ينكرون علينا في الأئمة الأربعة مسلكًا يسلكونه هم في الخلفاء الأربعة وسائر الصّحابة؟ ولا منافاة بين هذين الأمرين لمن شرح الله صدره للإسلام، وإنما يتنافيان عند أحد رجلين: جاهل بمقدار الأئمّة وفضلهم، أو جاهل بحقيقة الشّريعة التي بعث الله بها رسوله. ومن له علم بالشّرع والواقع، يعلم قطعًا أن الرّجل الجليل الذي له في الإسلام قَدَم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهَفْوة والزَّلّة هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده؛ فلا يجوز أن يُتّبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين» (ابن القيم، 1411، ص.220).

وإذا كان لعلماء الأمّة وخيارها ما لهم من خير وفضل ومكانة، فإنّه يجب أن يغتفر قليل خطئهم في كثر صوابهم، ويُعتبر بالغالب من حالهم.

قال سعيد بن المسيب –رحمه الله–: «ليس من عالمٍ ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، كما أنّ من غلب عليه نقصانه ذهب فضله» أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، برقم 1540 (بن المسيب، 1414، ص. 820).

ونقل الإمام ابن عبد البر –رحمه الله– عن بعض السّلف قوله: «لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلًا وأصاب كثيرًا فهو عالم، ومن أصاب قليلًا وأخطأ كثيرًا فهو جاهل» أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، برقم 1541 (ابن عبد البر، 1414، ص. 820).

المطلب الرابع: ترك تقليد العالم في زلّته

الزَّلّة هي الخطيئة، والسّقطة (الحنبلي، 1402، ص.411)، و»هي ذنب من غير قصد» (المباركفوري، د ت، ص. 271)، ووقوعها من العالم أمر وارِد؛ فهو بشر ليس بمعصوم أو منزّه عن الخطأ، ولكن المنهج الشّرعي في مثل ذلك يقوم على عدم تقليد العالم في هذا الزّلل والخطأ، يقول ابن القيم– رحمه الله–: «العالِم قد يزل ولا بدّ؛ إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كلّ ما يقوله، ويُنزَّل قوله منزلة قول المعصوم؛ فهذا الذي ذَمَّه كلُّ عالم على وجه الأرض، وحَرَّموه وذمُّوا أهله، وهو أصل بلاء المقلّدين وفتنتهم، فإنهم يقلّدون العالم فيما زَلَّ فيه وفيما لم يزلّ فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدّين بالخطأ ولابدّ؛ فيحلّون ما حرّم الله، ويحرّمون ما أحلّ الله، ويشرّعون ما لم يُشرّع، ولا بدّ لهم من ذلك؛ إذ كانت العصمة منفيّة عَمَّن قلّدوه، فالخطأ واقع منه ولابدّ» (ابن القيم، 1411، ص 132). والزلّة لا ينبغي نِسْبَتُها إلى الشَّرع، وربطها به، كما لا يجوز الأخذ بها والاقتِداءُ بالعالِم فيها؛ حتى لا يُفضي بهم ذلك إلى ضلال مبين. قال الإمام الشّاطبي–رحمه الله تعالى–: «إنّ زلّة العالِم لا يَصِحّ اعتِمادها من جهة، ولا الأخذُ بها تقليدًا له؛ وذلك لأنّها موضوعة على المخالفة للشّرع؛ ولذلك عُدَّت زلّة، وإلّا فلو كانت مُعتَدًّا بها لم يُجْعَلْ لها هذه الرُّتبة، ولا نُسِب إلى صاحبها الزّلل فيها. كما أنّه لا ينبغي أن يُشَنَّعَ عليه بها، ولا يُنتقَّص من أجْلِها، أو يُعتقَّد فيه الإقدام على المخالفة بحتًا؛ فإنّ هذا كلّه خلاف ما تقتضي رُتبتُه في الدّين» (الشّاطبي، 1417، ص. 136).

وقال أيضًا: «لا يصحُّ اعتمادها –أي: زلّة العالم– خلافًا في المسائل الشّرعيَّة؛ لأنّها لم تصدر في الحقيقةِ عن اجتهاده، ولا هي من مسائل الاجتهاد، وإن حصل من صاحبها اجتهادٌ؛ فهو لم يصادف فيها محلًّا، فصارت في نِسْبَتِها إلى الشّرع كأقوال غير المجتهد، وإنما يُعَدُّ في الخلاف الأقوالُ الصّادرةُ عن أدلَّةٍ مُعتَبَرَةٍ في الشّريعة، كانت ممّا يقوى أو يضعف، وأمّا إذا صدرت عن مجرَّد خفاء الدّليل أو عدم مُصادَفَته فلا؛ فلذلك قيل: إنَّه لا يصحّ أن يُعتَدَّ بها في الخلاف، كما لم يَعتَدَّ السّلف الصّالح بالخلاف في مسألة ربا الفضْل، والمتعة، ومحاشِي النِّساءِ، وأشباهها من المسائل التي خَفِيَت فيها الأدلّة على من خالف فيها» (الشاطبي، 1417، ص. 138).

وأضاف الشّوكاني–رحمه الله–: «حكى البيهقيّ عن إسماعيل القاضي قال: دخلتُ على المعتَضد فرفع إليّ كتابًا نظَرْتُ فيه، وقد جُمِع فيه الرّخَص من زلل العلماء، وما احتجّ به كلٌّ منهم، فقلت: مصَنِّف هذا زنديقٌ! فقال: لم تَصِحّ هذه الأحاديث؟ فقلت: الأحاديث على ما رُوِيت، ولكن من أباح المسكر لم يُبِح المتعة، ومن أباح المتعة لم يُبِح الغناء والمسكر، وما من عالمٍ إلّا وله زلّة، ومن جمع زلل العلماء ثمّ أخذ بها ذهب دينه. فأمر المعتضد بإحراق ذلك الكتاب» (الشوكاني، 1419، ص. 254).

كما عدّ ابن رجب –رحمه الله تعالى– ردّ الأقوال الضعيفة من زلّات العلماء من أنواع النّصح لله، وكتابه، ورسوله، فقال– رحمه الله–: «من أنواع النّصح لله تعالى، وكتابه، ورسوله –وهو ممّا يختصّ به العلماء–، ردّ الأهواء المضلّة بالكتاب والسّنّة، وبيان دلالتهما على ما يخالف الأهواء كلّها، وكذلك ردُّ الأقوال الضّعيفة من زلّات العلماء، وبيان دلالة الكتاب والسّنّة على ردّها» (ابن رجب، 1424، ص. 223).

ولا يعني ترك تقليد العالم في خطأٍ وزلّةٍ هجرانه وعدم الاستفادة منه ومن علمه واجتهاده، بل إنّ من حقّهم لزومهم، والالتفاف حولهم، والأخذ عنهم، ونبذ الفرقة والاختلاف؛ لأنّ البعد عنهم خطره جسيم، وفي الجماعة والالتفاف حولهم ولزومهم السّلامة من الوقوع في البدعة، والابتعاد عن الهوى والشّهوة.

قال بكر أبو زيد –رحمه الله–: «فهذه الآراء المغلوطة لم تكن

سببًا في الحرمان من علوم هؤلاء الأجِلّة، بل ما زالت مناراتٍ يُهتَدى بها في أيدي أهل الإسلام، وما زال العلماء على هذا المَشْرَع يُنبِّهون على خطأ الأئمّة مع الاستفادة من علمهم وفضلهم، ولو سلكوا مسلك الهجر لهدمت أصول وأركان، ولتقلّص ظِلّ العلم في الإسلام، وأصبح الاختلال واضحًا للعيان- والله المستعان» (أبو زيد، 1414، ص.91).

المطلب الخامس: إسداء النّصح له

من حقّ العالم أن يُنصح إذا زلّ أو أخطأ، فعَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، برقم 57 (البخاري، 1422، ص.21). وأخرجه مسلم في صحيحه، برقم 55 (مسلم، د ت، ص. 74)، ومن أئمّة المسلمين: علماؤهم. والنّصيحة لأئمة المسلمين تكون بإعانتهم على الخير، ودعوتهم إليه، ونصحهم برفق، وتوجيههم بالتي هي أحسن، وستر هفواتهم-إن وجدت- ، وتجاوز زلاتهم، وبثّ علومهم ونشر مناقبهم، وتحسين الظّن بهم. وينبغي مراعاة الإخلاص لله -تعالى- في هذه النّصيحة، وأن يكونَ القصد والهدف منها الإصلاح وإظهار الحقّ، وفق الأساليب الشّرعية، ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[هود: 88].قال الشّافعيّ -رحمه الله-: «ما ناظرت أحدًا فأحببت أن يُخطئ، وما ناظرت أحدًا إلّا ولم أبالِ بيَّن اللهُ الحقّ على لساني أو على لسانه» (الرازي، 1424، ص.68).

كما عليه ألا يجرح الذّوات أو الأشخاص ولا يفتري عليهم، وأن يكون حسنًا في تعامله، لطيفًا في نصحه، رفيقًا في توجيهه، اقتداءً بالنبي -صلى الله عليه وسلم-، فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه-: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لاَ تُزْرِمُوهُ» ثُمَّ دَعَا بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ فَصُبَّ عَلَيْهِ، متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، برقم 6025 (البخاري، 1422، ص. 12). وأخرجه مسلم في صحيحه، برقم 284، (مسلم، د ت، ص. 236)، فلم يُعنّفه النبي -صلى الله عليه وسلم- لما بال في المسجد، بل نهاهم حتّى عن قطع بوله، فكان -عليه الصّلاة والسّلام- حسنًا في تعامله معه، رفيقًا في نصحه له وتوجيهه.

وكان من منهج النبيّ -صلى الله عليه وسلم- -أيضًا- في التوجيه والنّصح أن يُوجّه وينصح مركّزًا على الفكرة لا على قائلها، كما في حديثِ عائِشَةَ -رَضِيَ اللهُ عنها- أنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم- قال: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ..» أخرجه البخاري في صحيحه، برقم 2753 (البخاري، 1422، ص.198).

ومن خلال ما سبق نستنتج أنّ من أهمّ أساليب التّعامل مع زلّات العلماء: ردّ الحكم في تخطئة العلماء إلى المجتهدين من أهل العلم، والتماس العذر لهم، وإحسان الظّن بهم، وأن يحفظ للعلماء قدرهم، ولا تُجحد محاسنهم، وترك تقليد العالم في خطئه، وإسداء النّصح له. وهذه الأساليب تُشكّل في مجموعها منهجًا شرعيًّا قائمًا على النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، واستدلالات من سير السلف الصالح -رحمهم الله تعالى- وتطبيقاتهم في التعامل مع زلات العلماء. المبحث الثالث: الآثار المترتّبة على مخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلات العلماء

إنّ مخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّات العلماء يفتح الباب لعدد من الآثار الوخيمة التي قد تطول عواقبها على المجتمع بأكمله؛ لذلك أمر الشّارع الحكيم بوجوب طاعتهم، وحفظ حقوقهم، والتّعامل مع زلّاتهم وأخطائهم -إن وجدت- وفق منهج شرعي قائم على كتاب الله -عزّ وجلّ-، وسنة نبيّه محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهدي سلفه الصّالح -رحمهم الله تعالى-. ويمكن إيضاح الآثار المترتّبة على مخالفة المنهج الشّرعي في ذلك من خلال التالي:

المطلب الأول: غياب المرجعية الدّينية

وذلك أنّ مخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّات العلماء يَجعل العوام لا يعرفون قدر أهل العلم، ولا يحفظون مكانتهم، فتغيب شمس المرجعيّة عن حياتهم؛ فيتخبّطون في ظلام الجهل، ويختلّ نظام الحياة، فإنّ العلماء هم الذين يسوسون العباد والبلاد والـمَمَالك، وهم أجدر بالقول في النّوازل والحكم فيها، وغيابهم فساد لنظام العالم، فما يعود للنّاس مرجع يرجعون إليه عند النّوازل وحدوث الحوادث، فيقعون في هرج ومرج، إلا أن يشاء الله) بازمول، 2005، ص. 42) ، يقول الله تعالى في كتابه: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[النساء: 83]، فالواجب على الأمّة عند مُعضل المسائل ومُشكِل النّوازل الرّجوع إلى أهل العلم؛ لكي يستنبطوا منها الأحكام، ويُبيّنوا فيها الأقوال، ويبلّغوه للأمّة، لا ليعلموه فحسب، بل البلاغ والتّوجيه هُما الهدف والغاية.

يقول الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-: «فهذه الأمور السّياسيّة الإسلاميّة يُرجع فيها إلى ولاة أمور المسلمين؛ لأنّهم أدرى بشؤونها، وأدرى بما تحتاج إليه من علاج، وأدرى بما يُقال فيها وما لا يُقال؛ فهم أدرى بها، بحكم ما ولّاهم الله عليه من شؤون المسلمين وسياسة المسلمين، ويُرجع إلى أهل العلم بما هو من أمور الدّين الإسلامي؛ فإنّ أهل العلم عندهم الخبرة العلمية الدّينيّة بما يصلح للنّاس، وما يُقيم أمرهم، وما يُصلح شأنهم،... فإذا تمّ الأمران: رجوعٌ إلى الله في أمور الدّين، ورجوعٌ إلى أهل العلم في شؤون الدّنيا، صلُحت الأمور واستقامت، وتمّت المصالح للمسلمين، وإذا رُجِع إلى أهل الحلّ والعقد في شؤون السّياسة، صلحت السّياسة، واستقامت على كتاب الله وسنّة رسوله -صلى الله عليه وسلم، فاجتمع الصّلاحان: صلاح الدّين أوّلًا، ثمّ صلاح الدّنيا ثانيًا، وهذا هو الذي درجت عليه هذه الأمّة من بعثة محمد -صلى الله عليه وسلم-» (الفوزان، 1442، ص. 7-8).

كما أنّ ذلك قد يؤدّي إلى استقلالية بعض المتعلّمين وبعض الأحداث عن العلماء؛ حيث يكتفون بأخذ العلم عن الكتاب والمجلّة والمواقع الإلكترونية، ويعزفون عن التّلقي عن العلماء، وهذا منهج هدّام خطير؛ لأنّ العلم إنّما تكون بركته وتلقّيه الصّحيح على أيدي العلماء. كما أنّ ذلك بذرة خطيرة للافتراق، ولو رجعنا إلى أسباب الافتراق في أول تاريخ الإسلام، كمفارقة الخوارج لجماعة المسلمين، لوجدنا أنّ من أهم أسباب وجود هذا الافتراق عند من ينتسبون للإسلام هو استقلاليتهم وانعزالهم عن الصّحابة -رضي الله عنهم-، واستهانتهم بهم، وترك أخذ الدّين عنهم، وأخذهم العلم عن أنفسهم وعن بعضهم، فمن هنا استقلّوا وخرجوا عن منهج التّلقي الصّحيح القائم على الكتاب والسّنة.

المطلب الثاني: موافقة أهل البدع والأهواء، ومُشابهتهم

إنّ من سنن أهل البدع والأهواء انتقاص العلماء، والتّقليل من شأنهم، والتّنقيص من مكانتهم، والطّعن في فتاويهم، والافتراء عليهم، فالشّيعة ردّوا الصّحابة -رضي الله عنهم- وانتقصوهم، إلا آل البيت ومن كان مواليًا لهم -بزعمهم-، والخوارج لم ينتقصوهم ويطعنوا فيهم فحسب، بل قاتلوهم وخرجوا عليهم، والصوفية في نبزهم ولمزهم المعروف بأهل السّنة، قال أبو حاتم الرازي -رحمه الله-: «وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر»، أخرجه الطبري في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم 321 (الطبري، د ت، ص. 197). وقال الصابوني -رحمه الله-: «وعلامات أهل البدع على أهلها بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدّة معاداتهم لحَمَلَة أخبار النّبي -صلى الله عليه وسلم-، واحتقارهم لهم، وتسميتهم حشويّة، وجهلة، وظاهريّة، ومشبّهة..» (الصابوني، 1419، ص. 299). وقال -أيضًا رحمه الله-: «رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقّبوا بها أهل السّنة، سلكوا معهم مسلك المشركين مع رسول الله -صلى الله عله وسلم-؛ فإنّهم اقتسموا القول فيه؛ فسمّاه بعضهم ساحرًا، وبعضهم كاهنًا،... وكان النّبي -صلى الله عليه وسلم- من تلك المعايب بعيدًا بريئًا، ولم يكن إلّا رسولًا مصطفى نبيًّا، كذلك المبتدعة -خذلهم الله- اقتسموا القول في حملة أخباره، ونقلة آثاره، ورواة أحاديثه، المقتدين بسنّته، فسمّاهم بعضهم حشويّة، وبعضهم ناصبة، وبعضهم جبريّة. وأصحاب الحديث عصامة من هذه المعايب، بريّة، نقيّة، زكيّة، تقيّة، وليسوا إلا أهل السّنة المضيّة» (الصابوني، 1419، ص. 305). فأهل البدع والأهواء إذًا عُرفوا بانتقاص العلماء، والتّقليل من مكانتهم؛ وذلك لصرف النّاس عن العلم، وإبعادهم عن أهله، ومن ثمّ يسهل التّلبيس عليهم، وخداعهم، وإيقاعهم في البدع، والمنكرات، والمحرّمات. ومخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّات العلماء يؤدّي إلى موافقة أهل البدع والأهواء، ومُشابهتهم في نهجهم وتعاملهم مع أهل العلم، وانتقاصهم لهم.

المطلب الثالث: اختلال الأمان النّفسي

إنّ العلماء مأوى للنّاس في أمور دينهم ودنياهم، وملجأ لهم في حاجاتهم ومشكلاتهم، ومخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلاتهم يوقع النّاس في متاهات الحيرة، ويترك فراغًا كبيرًا في النّفس البشريّة، لا يسدّه إلا أن تجد من يُغذّي حاجاتها، فيتّخذ النّاس رؤوسًا جُهّالًا يرجعون إليهم في سؤالهم وبحثهم، فإذا لم يَجد العلماء؛ لأنّ صورتهم قد زُلزلت في ذهنه وما عاد يراهم علماء، فإنّه ينظر إلى من يُبْرَز على أنّه عالم، فيتّخذه له مرجعًا «حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رؤوسا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا.» متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، برقم 100 (البخاري، 1422، ص. 31). وأخرجه مسلم في صحيحه، برقم 2673 (مسلم، د ت، ص. 2058)، أي صاروا ضالّين بالفتوى بغير علم، ومُضلّين لغيرهم، مُضيّعين لهم. وقد أكّد الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله تعالى- على هذا فقال: «النّاس إذا كانوا يثِقُون بشخْصٍ ثُمَّ زعزعتْ ثقتهم به، فإلى مَن يتَّجهون؟ أيبقى النّاس مذبذبين ليس لهم قائد يقودُهم بشريعة الله؟ أم يتَّجهون إلى جاهل يضلُّهم عن سبيل الله بغير قصد؟ أم يتَّجهون إلى عالم سوء يصدُّهم عن سبيل الله بقصد؟» (العثيمين، 2020).

ومما لا يخفى أنّ الخروج عن سبيل الله وطريق المؤمنين ومنهجهم، يُفضي إلى الحيرة والاختلال والاضطراب، والوقوع في الضّلال، والله سبحانه وتعالى بيّن هذا في كتابه، فقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾[النساء: 115] وسبيلهم هو طريقهم في عقائدهم وأعمالهم، ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ﴾ : نتركه وما اختاره لنفسه، ونخذله فلا نوفّقه لكل خير وصلاح؛ لكونه رأى الحقّ وعلمه ولم يعمل به، فجزاؤه من الله عدلًا أن يبقيه في ضلاله حائرًا، تائهًا، وضالًّا (السعدي، 1420، ص. 202).

المطلب الرابع: وقوع التّحزب والتّفرق، والاختلاف في الدّين

إنّ القدح في العلماء ومخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع ما قد يقع من زلّات يُفضي إلى وقوع التّحزّب والتّفرق والاختلاف، وهذا سبب من أسباب الفتن، بل من أعظمها، يقول الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-: «من أعظم الفتن فتنة التّفرق والاختلاف وظهور الفرق والجماعات، هذا من أعظم الفتن» (الفوزان، 1444). وإنّ مما أوقد الفتن في صدر تاريخ الإسلام: اختلاف النّاس في أشخاص من سادات هذه الأمّة صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلّم، فَجُعِل منهم أناس معصومون من الذّنوب والخطايا، وأناس مأثومون فاسقون أو كافرون، وكلّ ذلك بالظّن والهوى والظّلم. فصار كلّ قوم ينتصرون لمن تعصبّوا له: فالرّوافض غلوا في ذمّ أبي بكر -رضي الله عنه- وسادات الصحابة -رضي الله عنهم-، ومدح علي -رضي الله عنه-. والنّواصب غلوا في ذمّ علي -رضي الله عنه-، ومدح الصّحابة -رضي الله عنهم-. وهذا الغلو المتقابل من هؤلاء وأولئك جرّ الأمّة إلى بلايا في المعتقد والسّياسة لا يحدّها طرف (اللويحق، 1415، ص. 144).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «والكلام في النّاس يجب أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم كحال أهل

البدع؛ فإنّ الرّافضة تعمد إلى أقوام متقاربين في الفضيلة تريد أن تجعل أحدهم معصومًا من الذّنوب والخطايا، والآخر مأثومًا فاسقًا أو كافرًا؛ فيظهر جهلهم وتناقضهم، كاليهودي والنّصراني إذا أراد أن يُثبت نبوّة موسى أو عيسى مع قدحه في نبوّة محمد- عليه الصّلاة والسّلام- فإنّه يُظهر عجزه وجهله وتناقضه» (ابن تيمية، 1406، ص. 363). ومن خلال ما سبق يتبيّن أنّ الالتزام بالمنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّات العلماء يقي -بإذن الله تعالى- من الوقوع في هذه الآثار الوخيمة المترتّبة على مخالفتها.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات، والشّكر له على ما أنعم به علينا من خيرات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: لعلّ من أبرز ما يُسطّر في خاتمة هذه الدّراسة الإشارة إلى أهمّ النّتائج والتّوصيات التي تمّ التّوصّل إليها.

النتائج:

1. أنّ للعلماء مكانة عظيمة، ومنزلة كبيرة تميّزوا بها عن غيرهم، وخُصّوا بها عمّن سواهم؛ فهم الذين تزوّدوا بالعلم الشّرعي، الذي هو سبب تشريفهم، وعلّة تكريمهم، فألموا بمجمل أحكام الكتاب والسّنة، وعرفوا النّاسخ والمنسوخ، واطّلعوا على أقوال السّلف -رحمهم الله تعالى- فيما أجمعوا عليه واتّفقوا، واختلفوا فيه وافترقوا.
2. أنّ علماء الشّريعة يتميّزون عن غيرهم من أصحاب الفكر والمثقّفين والقرّاء والوعّاظ؛ لأنّ علم العالم عائد إلى غير العلوم الموجودة في الجهات الأخرى؛ فشرف العلم بشرف المعلوم، وإن كانوا في عمومهم أهل خير ونفع وعطاء، كلّ في تخصّصه ومجاله.
3. أنّ الله -تعالى- قد فرضَ للعلماء حقوقًا، تُظهر قدرهم، وتحفظ مكانتهم، وترفع منزلتهم، وتُعلي شأنهم، وتكون سببًا في نجاة الإنسان واستقامته، وابتعاده عن أهل البدع والزّيغ والضلال.
4. أنّ المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّات العلماء قائم على عدّة أمور، منها: ردّ الحكم في تخطئة العلماء إلى المجتهدين من أهل العلم، والتماس العذر لهم، وإحسان الظّن بهم، وأن يحفظ للعلماء قدرهم، ولا تُجحد محاسنهم، وترك تقليد العالم في خطئه، وإسداء النّصح له.
5. يترتّب على مخالفة المنهج الشّرعي في التّعامل مع زلّات العلماء آثارٌ جسيمة، ونتائجُ وخيمة قد تطول عواقبها المجتمع بأكمله.

التوصيات:

1. أوصي القائمين على وسائل الإعلام والمؤسّسات الثّقافيّة والشّرعية التّأكيد على ضرورة احترام العلماء وبيان مكانتهم ومنزلتهم، وحفظ حقوقهم.
2. التنبّه إلى أهمية الوحدة، واجتماع الكلمة، ونبذ التّفرق والاختلاف، وأنّ طريق الوحدة: هو لزوم الكتاب والسنّة، ولزوم جماعة المسلمين وإمامهم، والعلماء هم المعلّمون والموجّهون لذلك.
3. على طلبة العلم أن يتّهموا رأيهم عند رأي الأجلّة من العلماء، وأن لا يُبادروا إلى الاعتراض قبل التّثبت، والتّأكّد، والتّحقّق.
4. إنّ أكثر النّاس استحقاقًا للثّقة هم العلماء، فينبغي على المسلم أن يضع ثقته فيهم، وأن يكونوا ملجأً له في أموره؛ فعندهم من الخبرة العلمية الدّينيّة ما يَصْلُح للنّاس، ويُقِيم أمرهم، ويُصْلِح شأنهم. وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم

المراجع:

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. (1421). تلبيس إبليس. دار الفكر.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (1411). إعلام الموقعين عن رب العالمين.[تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم]، دار الكتب العلمية.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (1416). مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. (ط3). [تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي]. دار الكتاب العربي.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (د ت). مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة. دار الكتب العلمية.

ابن تيمة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. (1406). منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. [تحقيق: محمد رشاد سالم]. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. (1403). رفع الملام عن الأئمة الأعلام. الرياض: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. (1408). الفتاوى الكبرى. دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. (1421). مسند أحمد. (ط3). [تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرين]. مؤسسة الرسالة.

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. (د ت). الرد على الجهمية والزنادقة.[تحقيق: صبري بن سلامة شاهين]. دار الثبات للنشر والتوزيع.

ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. (1425). فضل علم السلف على الخلف.[تحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني].الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. (1422). جامع العلوم والحكم. (ط7).[تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس].مؤسسة الرسالة.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. (1424). مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي. (ط2). [تحقيق: أبي مصعب بن فؤاد الحلواني]. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. (1414). جامع بيان العلم وفضلة. [تحقيق: أبي الأشبال الزهيري]. دار ابن الجوزي.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1407). البداية والنهاية. دار الفكر.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1420). تفسير القرآن العظيم. (ط2). [تحقيق: سامي بن محمد سلامة]، دار طيبة.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني. (د ت). سنن أبي داود. المكتبة العصرية.

أبو زيد بكر بن عبد الله. (1414). تصنيف الناس بين الظن واليقين. دار العاصمة.

الآجُرِّيُّ أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي. (د ت). أخلاق العلماء.[تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري]. رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض.

الآجُرِّيُّ، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي. (1420).الشريعة.[تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد].دار الوطن.

الأصبهاني. (1394).حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. دار الكتاب العربي.

الألباني، محمد بن ناصر الدين. (1409). صحيح سنن أبي داود. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الألباني، محمد ناصر الدين. (د ت). صحيح الترغيب والترهيب. (ط5). مكتبة المعارف.

الألباني، محمد ناصر الدين. (د ت). صحيح الجامع الصغير وزياداته. المكتب الإسلامي.

بازمول، محمد. (2005). معاملة العلماء. دار الإمام أحمد للنشر والتوزيع.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري. (1419). الأدب المفرد. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري. (1422). صحيح البخاري.[تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر].دار طوق النجاة.

البربهاري، أبو محمد الحسن بن علي بن خلف. (1426). شرح السنة. [تحقيق: عبد الرحمن بن أحمد الجميزي]. دار المنهاج.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني. (1423). شعب الإيمان. [تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد]. مكتبة الرشد.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك. (1395). سنن الترمذي. (ط2). [تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وآخرين]. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الحنبلي، شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني. (1402). لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية. (ط2). مؤسسة الخافقين ومكتبتها.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. (د ت). الكفاية في علم الرواية.[تحقيق: أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني]. المكتبة العلمية.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. (1424). آداب الشافعي ومناقبه. [تحقيق: عبد الغني عبد الخالق]. دار الكتب العلمية.

الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي. (1404). المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. (ط3).[تحقيق: محمد عجاج الخطيب]. دار الفكر.

الربيعة، عبد العزيز. (1424). البحث العلمي. (ط3).

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله. (1426). الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة في العقائد والفنون المتنوعة الفاخرة. دار المنهاج.

السعدي، عبد الرحمن ناصر بن عبد الله. (1412). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان.[تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق]. مؤسسة الرسالة.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. (1417). الموافقات. [تحقيق: ابي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان]، دار ابن عفان.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. (1429). الاعْتِصَام. [تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الشقير]، دار ابن الجوزي.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع. (1410). الأم. دار المعرفة.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. (1414). فتح القدير. دار ابن كثير.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. (1419). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول.[تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية]. دار الكتاب العربي.

الصابوني، الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن. (1419). عقيدة السلف وأصحاب الحديث. (ط2). [تحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع]. دار العاصمة.

الطبري، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي. (د ت). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. دار البصيرة.

الطبري، أبو جعفر محمد بن حرير. (د ت). جامع البيان عن تأويل آي القرآن.[تحقيق: أحمد شاكر]. دار التربية والتراث.

العثيمين، محمد بن صالح. (2020، مايو 8). فتاوى وأقوال وشرح وتفسير الشيخ محمد بن صالح العثيمين. http://fatawaalolamaa.com

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي. (1379). فتح الباري شرح صحيح البخاري. [تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي]. دار المعرفة.

الفوزان، صالح بن فوزان (1444، صفر 20). موقف المسلم من الفتن. الموقع الرسمي لسماحة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان. https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/13693

الفوزان، صالح بن فوزان. (1442). المسؤولية الوطنية في ظل الأزمات.[جمعها: فهد بن إبراهيم الفعيم]، دار ابن الجوزي.

اللويحق، عبد الرحمن بن معلا. (1415). قواعد في التعامل مع العلماء. دار الورق.

المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم. (د ت). تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. دار الكتب العلمية.

المحاملي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل. (1412). الأمالي. [تحقيق: إبراهيم القيسي]. المكتبة الإسلامية.

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. (د ت). صحيح مسلم. [تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي]. دار إحياء التراث العربي.

الملتقى الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني. (1401). كنز العمال. (ط5).[تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا]، مؤسسة الرسالة.

المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي. (1356). فيض القدير شرح الجامع الصغير. المكتبة التجارية الكبرى.

اليحصبي، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى. (1966). ترتيب المدارك وتقريب المسالك.[تحقيق: عبد القادر الصحراوي]، مطبعة الفضالة.